القبيلة تضغط للافراج عنه و«وود سايد» تعلن انها تعاملت مع الدولة لا مع شخص

الادعاء يوجه لوزير النفط الموريتاني السابق تهم التزوير والارتشاء والتخابر مع اجانب

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

بينما كان منتظرا أن يطلق سراح وزير النفط الموريتاني السابق زيدان ولد حميدة بكفالة ويطوى ملفه رضوخا لضغوط قبيلته ذات الوفرة الكبرى في ولاية آرار، أخذت الأمور مجراها نحو العدالة بعد أن أحال النائب العام أمس الثلاثاء ملف احميدة للعدالة وأودعه السجن على ذمة التحقيق والمحاكمة.

وقد وجه النائب العام تهما لوزير النفط السابق منها «اجراء مخابرات مع عملاء شركات أجنبية من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للوطن» والتي يعاقب عليها بموجب المادة 77 من قانون العقوبات الموريتاني بالأشغال الشاقة والسجن مابين 10 الى 20 سنة، و«تزوير المحررات العمومية والرسمية والارتشاء».

وقد لاقى هذا الاجراء ترحيبا في أوساط الموريتانيين الذين ظلوا يطالبون بالتحقيق في ملفات الفساد المالي لنظام ولد الطايع ومحاكمة جميع المتورطين فيها دون استثناء.

وقد رحبت الصحافة الموريتانية بالتحقيقات في ملف النفط كما رحبت به الأحزاب السياسية واعتبرته بداية تحول جديد في ارساء حكامة راشدة.

وكانت شرطة مكافحة الجرائم الاقتصادية قد أوقفت وزير النفط السابق زيدان ولد احميدة الأسبوع الماضي وباشرت معه التحقيق حول صفقات مشبوهة أبرمها مع شركات اجنبية عاملة في مجال النفط في موريتانيا. وأكدت مصادر مقربة من التحقيق أن التهم الموجهة لوزير النفط السابق تتمثل في توقيعه ملاحق مجحفة بموريتانيا مع شركة «وودسايد» الاسترالية تنص على أمور منها اعفاء الشركة من جميع الضرائب والرسوم والامتيازات التي تعود للدولة الموريتانية، وكذلك «التنازل عن ضمانات الائتمان المصرفية التي تقدر بعشرات الملايين من الدولار»، اضافة الى «تقليص حصة موريتانيا من عائدات النفط بحجة ورفع تكاليف الانتاج بشكل مذهل».

وأكدت مصادر رسمية أن الحكومة الموريتانية أبلغت شركة «وود سايد» أنها غير ملزمة بما جاء في تلك الملاحق التي وقعت بطريقة خارجة عن القانون. بيد أن «وود سايد» ردت بأن الملاحق مصادق عليها من البرلمان، وموقعة من الرئيس المخلوع العقيد ولد الطايع.

هذا وأكدت مصادر مقربة من الوزير السابق أنه أكد للمحققين أنه لم يوقع شيئا من تلك الاتفاقيات باسمه الشخصي وأنه كان مأمورا ضمن حكومة، فهو بالتالي ليس مسؤولا عن أي ضرر قد تسببه تلك الاتفاقات بموريتانيا.

وكرد فعل على الاعتقال تظاهر العشرات من أقارب الوزير السابق ولد احميدة مؤكدين أن مصدر غضبهم وسبب رفضهم هو اختيار ابنهم ليكون الوحيد لتفتح معه ملفات الماضي، مطالبين بأحد أمرين اما فتح ملفات الجميع، أو اطلاق سراح ابنهم.

وفي نفس الاطار أعلنت هيئة الدفاع عن ولد أحميدة مساء امس عن رفضها للاجراءات الحالية التي يتبعها القضاء الموريتاني كونها «مخالفة للقانون» وتعتبر «تجاوزا لصلاحيات العدالة».

وقال منسق الهيئة المحامي أحمد سالم ولد بوحبين في مؤتمر صحافي ان كل الاجراءات الحالية تتنافى مع ما نصت عليه المادة 93 من الدستور الموريتاني والمتعلقة بالجنح أو الجرائم التي يرتكبها أعضاء الحكومة أثناء مزاولتهم لمهامهم، معتبرا أن ما تعرض له الوزير السابق خرق للقانون، لأن المختص حسب الدفاع هو محكمة العدل السامية.

وأضاف: «لقد أتضح لنا بعد مشاورات واسعة أن الجهة الوحيدة المخولة للتحقيق معه أو اتهامه هي اللجنة المشتركة للغرف البرلمانية أو محكمة العدل السامية، وهو مالم يحدث، حيث بدأ التحقيق اداريا ثم أمنيا قبل احالته الى وكيل الجمهورية».

وأعربت الهيئة عن قلقها من تجاوز السلطات القضائية للقوانين المعمول بها في البلاد ملمحة الى امكانية مقاطعة التحقيق مع الوزير المعتقل.

وفي موضوع ذي صلة أصدرت الشركة الأسترالية «وودسايد» كبرى شركات التنقيب على الشواطئ الموريتانية بيانا مقتضبا قالت فيه ان برنامجها لن يتأثر باعتقال وزير الطاقة والنفط السابق.

وأكدت الشركة أنها على اطلاع بالتقارير الصحافية وما أثير من تكهنات حول اعتقال وزير الطاقة والنفط السابق الموريتاني على خلفية اتفاقيات مع شركات أجنبية.

وأكد البيان أن الشركة تجري حوارات مع الحكومة الموريتانية وهو ما يعتبر مسلكا طبيعيا في صناعة النفط والغاز مع تقدم مراحل العمل من الحفر الى الانتاج، مما يستدعي عادة ايضاحات في عقود الاستغلال.

وحول ما أثير من ضجة في الأوساط الموريتانية عن طبيعة التعديلات والتغييرات على العقود الأصلية، قال البيان ان التغييرات الطارئة (على العقود) صادق عليها وزير الطاقة والنفط ومن بعده الحكومة والبرلمان الموريتانيين.

وشدد البيان على أنه لا تغيير على جدول أعمال الشركة الخاص منها بأنشطة التنقيب أو بدء استخراج النفط من حقل شنقيط، الذي من المقرر أن يبدأ الشهر المقبل.

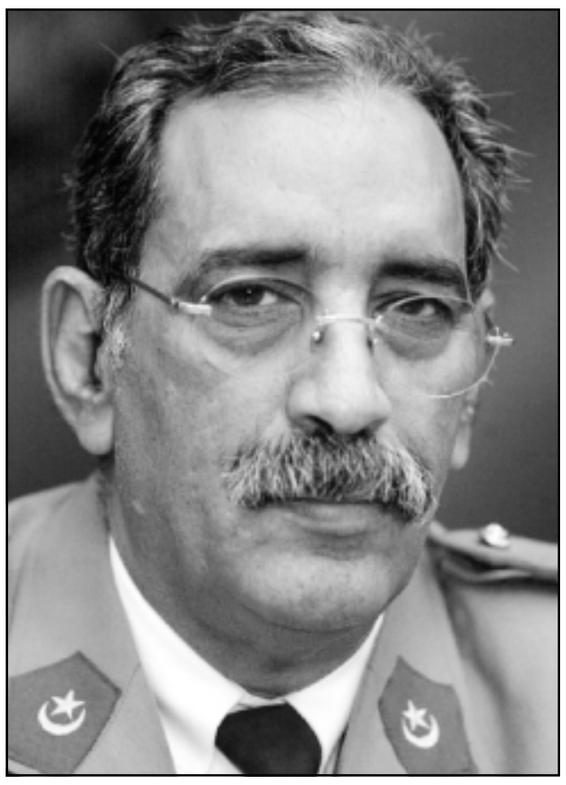

العقيد اعل ولد محمد فال

المغرب: ردود فعل غاضبة على برنامج بثته «الجزيرة» منذ اسبوع وشارك فيه جزائري

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

تتعرض قناة «الجزيرة» القطرية لهجمة عنيفة بالمغرب قابلة للتصعيد على خلفية الحلقة الاخيرة (الثلاثاء 2006/01/17) من برنامج «الاتجاه المعاكس» الذي تناول تقييم تجربة هيئة الانصاف والمصالحة التي شكلت تجربة فريدة متقدمة على الصعيد العربي، الا ان احد المشاركين بالبرنامج سخف التجربة وقلل من اهميتها اضافة الى قساوة عباراته تجاه رموز مغربية اثارت انتقادات واسعة.

وقالت مصادر مغربية مطلعة ان ناشطين من اتجاهات مختلفة يعدون لوقفة احتجاجية امام مقر القناة بالرباط. وتخشى هذه الاوساط من ان يؤدي تصعيد الهجمة ضد القناة الى اعادة النظر في توسيعات وتطوير في مكتبها بالرباط وبالتالي اجواء الانفراج والتعاون بين المغرب و«الجزيرة».

وتحدث مسؤولون في وقت سابق عن اتخاذ مكتب الرباط مركزا اقليميا لقناة «الجزيرة» في المغرب العربي وتقديم نشرة اخبار مغاربية يوميا مع اعتماد مكاتب الرباط مركزا للبث.

واستضاف برنامج «الاتجاه المعاكس» ذو المشاهدة الواسعة الذي يقدمه فيصل القاسم في حلقته الثلاثاء الماضي كلا من شوقي بن ايوب عضو المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وعضو هيئة الانصاف والمصالحة، وفي الاتجاه المعاكس الباحث الجزائري يحيى ابو زكريا «المتخصص بالشؤون المغاربية» والمقيم باوروبا لمناقشة تقرير هيئة الانصاف والمصالحة التي كلفت بفتح ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب تمهيدا لطي الصفحة والمصالحة بين مكونات الفعل السياسي والحقوقي المغربي.

ويولي المغرب اهتماما خاصا لما انجزته الهيئة والتقرير بحصيلة عملها قدم للقصر الملكي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. واعتمد التقرير توصيات لطي صفحة الماضي وضمانات لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة في البلاد.

وانتقدت الصحف المغربية الطريقة التي تعامل بها برنامج «الاتجاه المعاكس» مع تقرير الهيئة وتعمده اشراك مناهضين للمغرب في البرنامج وتحديدا «مواطنا جزائريا معاديا وحاقدا».

وقالت صحيفة «الصباح» ان «جزائري «الجزيرة» عاكس بكل الطرق مصالحة المغرب مع ذاكرته»، وأن كان ذلك «لن يؤثر على مسيرة المغرب». وتساءلت الصحيفة عن الدافع لاشراك جزائري في حلقة برنامج «الاتجاه المعاكس» المخصصة لمناقشة تقرير هيئة الانصاف والمصالحة وليس «خبيرا مغاربيا» كما قال صاحب البرنامج.

وأضافت «كان حريا بمعد البرنامج أن يختار عضوا بمنظمة حقوقية ممن لهم وجهة نظر مخالفة والذي كان ربما سيغني اللقاء بدل اغراقه في جو من المشاكسة التي لا معنى لها سوى خدمة الهدف الأساس وهو الاساءة الى المغرب والتقليل من قيمة عمل ثمنته دول وهيئات (...) ليس لها أهداف من وراء الاشادة بالمغرب سوى الاقرار بالحقيقة».

وقالت الصحيفة ان أهداف ضيف «الاتجاه المعاكس» كانت «واضحة وهي المعاكسة والسباحة ضد التيار» في الوقت الذي لا أحد يعرف اختصاص هذا الضيف الجزائري الذي «يبدو أنه كان في مهمة».

وعلمت «القدس العربي» ان يحيى ابو زكريا حل ضيفا على البرنامج بعد ان رفض ادريس البصري وزير الداخلية المغربي الاسبق المشاركة رغم موقفه المناهض بشدة لهيئة الانصاف واعضائها ومهمتها.

وقالت صحيفة «الأحداث المغربية» (مستقلة) أن حلقة «الاتجاه المعاكس» الأخيرة خلفت استياء عميقا لدى الرأي العام المغربي بسبب اقحام جزائري في نقاش مغربي داخلي.

وذكرت الصحيفة أن «مجرد اقحام ضيف جزائري في البرنامج بمبرر أنه خبير في الشؤون المغاربية يعني أن منطلقات البرنامج لم تكن محايدة وسليمة».

وأضافت انها ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها «الجزيرة» الى «أسلوب الابتزاز والافتراء ومحاولات النيل من الشعب المغربي» مذكرة بأن «من قام بالمصالحة في البلاد ليست هيئة الانصاف والمصالحة ولكنها ارادة الدولة الملتفة حول المقدسات والثوابت».

وأبرزت أن «ما غاب عن أهل «الجزيرة» المعزولة في نمطيتها المتطرفة أن أكبر ثورة ضد الاستعمار قام بها النظام الملكي في المغرب بتنسيق وتكامل مع فصائل الحركة الوطنية». وقالت ان «ورشات الاصلاح الكبرى في التنمية والديمقراطية وصيانة الوحدة تتم بتوافق بين الملكية والشعب الملتف حولها أبد الدهر».

وقالت «الأحداث المغربية» ان «المس بمشاعر المغاربة يعتبر جريمة انسانية بكل معاني ومواصفات الجرائم التي يعاقب عليها القانون».

واضافت «نحن هنا لا ندعو لمحاكمة» قناة «الجزيرة» لكونها «خرقت ميثاق الشرف الاعلامي (...) ولكننا نرى أن الخارج عن القانون يحاكم نفسه حين يختار أن يكون نشازا من بين كل الأصوات النبيلة التي ارتفعت بالاشادة بتجربة المصالحة في المغرب».

من جهتها كتبت «النهار المغربية» أن «ليست هناك أية جهة تطلب من «الجزيرة» أن تشيد بمبادرة المصالحة أو غيرها، وانما المطلوب التعامل الموضوعي مع الأحداث»، معتبرة أن «من السهل رصد استقدام ضيف جزائري ليتحدث في قضية مغربية صرفة اعتبرت تنظيمات حقوقية وشخصيات دولية أنها اتسمت بقدر كبير من الجرأة والشجاعة».

ولاحظت الصحيفة أن البرنامج الذي بثته القناة القطرية «عوض أن يناقش أبعاد وخلفيات المبادرة المغربية التي كشفت عن المسكوت عنه في تجارب دول أخرى تحول الى قاض يوزع الاتهامات المجانية ويصدر الاحكام الاكثر تحاملا من دون مراعاة الضوابط المهنية والأخلاقية التي تحظر الاساءة الى الدول والى مقدساتها ورموزها».

وقالت انه «بدل ان يركن صاحب «الاتجاه المعاكس» الى استطلاعاته المخدومة كان عليه أن يستقرئ آراء التاريخ المغربي الذي يصر على مقاضاة «الجزيرة» عبر رفع دعاوى بأسماء ثلاثين مليون مغربي كانوا موضع ازدراء وتحامل من قناة الرأي التي تعمدت اقصاء الرأي الآخر».

ورأت صحيفة «أوجوردوي لوماروك» (المغرب اليوم) أن الاسلامي الجزائري الذي يعيش في الغرب والذي دعته «الجزيرة» للمشاركة في البرنامج «لم يزد على أن ردد جميع الاكاذيب الرائجة حول المعاملة المخصصة للجهاديين والتي تنشرها بعض الصحف بدون تمحيص ولا حجج».

وكتبت الصحيفة «مهما تعددت الأسئلة حول الدوافع التي حدت بالقناة الى استضافة شخص جزائري للتعليق على حدث كبير يخص التاريخ المغربي، فان الجواب سيكون واحدا: «لأنها «الجزيرة» ولأنها أساليبها، المتنافية مع الحدود الدنيا للقواعد المهنية».

«امير» جيش الانقاذ يدافع عما نُسب له من انتهاكات

مدني مزراق: قتلنا لكننا لم نكن منتهكي حرمات ودعاة زواج متعة

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

جدد قائد ارهابي استسلم للجيش الجزائري التأكيد على قتل عسكريين جزائريين معلنا ان كلا من الجيش والاسلاميين ارتكب اعمال قتل.

وقال «الأمير» السابق للجيش الإسلامي للإنقاذ مدني مزراق في مؤتمر صحافي بالجزائر العاصمة امس الثلاثاء «لا يجب أن نضحك على عامة الشعب الجزائري والقول ان أطراف المأساة الجزائرية لم يقتلوا أحدا». وتسائل «من قتل 200 الف جزائري من الجانبين خلال عشر سنوات».

ولكن «الأمير» السابق للجيش الإسلامي للإنقاذ أصر طيلة المؤتمر الصحافي على التأكيد ان جيش الانقاذ «لم يلتحق بالجبال من اجل قتل الشعب والاختطاف وانتهاك الحرمات». ودافع عن اتباعه قائلا «لم نكن من دعاة زواج المتعة الذي ألصقت بنا بهتانا».

وللبرهنة على ادعاءاته، قال مزراق ان عناصر تنظيمه تمكنوا مرتين من مهاجمة مفرزة للحرس البلدي وجردوا عناصرها الـ50 من أسلحتهم واخلوا سبيلهم في نفس الليلة. واوضح ان السلطة هي التي سجنت عناصر المفرزة لاعتقادها انهم سلموا اسلحتهم طواعية.

واقر مزراق الذي يؤيد المصالحة الوطنية التي ينادي بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان الجيش الجزائري كان «رحيما» مع افراد اسرته الذين فروا الى جبال منطقة جيجل (350 كلم شرق) اذ أعادهم الى البيت العائلي في منطقة تكسانة الجبلية وضمنوا لهم الحماية.

واسس مزراق الجيش الاسلامي للانقاذ في 1993 بدعوى محاربة النظام والدفاع واقامة دولة اسلامية. وبموجب اتفاق غامض ومفاوضات غير معلنة مع قادة المخابرات، استسلم مزراق وانصاره في خريف 1997.

ولا تزال بنود الاتفاق (ان وُجد) بين مزراق وقادة المخابرات غامضة.

ونفى مزراق ان يكون اغتنى بفضل قيادته للجيش الاسلامي للانقاذ مفندا ما اسماها الإشاعات التي اكدت امتلاكه لمصنع للمياه المعدنية في مسقط رأسه ببلدة تاكسانة ودخوله ايضا شريكا في شركة سياحية وامتهانه التجارة.

واذ اكد انه ليس عيبا ان يصبح الاسلاميون تجارا ورجال اعمال حتى لا يبقوا عالة على الاخرين، قال انه لا يملك شيئا باستثناء راتب شهري بـ20 الف دينار خصصته له الدولة.

وأكد انه منذ استسلامه للجيش في 1997 لم يعد يهتم الا بإنهاء الأزمة والتكفل بالوضعية الاجتماعية لاتباعه التي وصفها بالمزرية.

وكشف انه خصص قروضا من أموال جيش الانقاذ لصالح اتباعه لاقامة أعمال حرة «تمكنوا بفضلها بالاعتماد على انفسهم».

وقال ان مصدره الوحيد للحصول على الأموال كان الهيئة التفيذية لحزب الجبهة الإسلامية للانقاذ المحظورة في الخارج التي يرأسها رابح كبير.

وحث مزراق الإسلاميين على اتباع «استراتيجية اليهود في التعامل لتحقيق أهدافهم مع الفرق في تغيير الهدف المرجو وهو ان تعلمني كيف أتاجر لا ان تقدم وجبة غذاء كل يوم».

ونفى ايضا ان يكون جيش الانقاذ حصل على اسلحة من الخارج وقال ان كل الاسلحة التي حارب بها هي 1600 بندقية صيد حصل عليها من المواطنين اضافة الى كميات اضافية من الاسلحة الحربية غنمها من الكمائن والهجوم على ثكنات الحرس البلدي او الجيش. وقال انها اسلحة مسجلة بارقامها التسلسلية في جرد قوات الجيش.

ونفى مزراق اية علاقة لجيشه بالجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ترفض الاستفادة من قوانين المصالحة الوطنية. علما ان الجماعة المذكورة تأسست في 1998، بعد نحو سنة من حل جيش الانقاذ.

وفي سياق الحديث عن قوانين المصالحة الوطنية وإمكانية انهاء الأزمة الأمنية في الجزائر أكد مزراق انه يجري حاليا اتصالات مع عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال لإقناعهم بوضع السلاح والاستفادة من تدابير العفو. وقلل من أهمية الف مسلح الذين اقر مسؤولون جزائريون انهم مازالوا في الجبال معتبرا ان مصيرهم سيتحدد فور اصدار قوانين المصالحة التي ينتظر ان يصدرها الرئيس بوتفليقة لاحقا.

واكد ان اكثر من 80 بالمئة من الالف سيعودون فور صدور القوانين ولن يبقى الا حوالي 15 بالمئة في حالة تيهان وفوضى.

وقال بشأنها انه يفضل ان لا يتم اصدارها او الاسراع في ذلك حتى تتضح الرؤيا بمبرر انه كلما تسرعت السلطة في اصدار قوانين كلما اخطأت التقدير والأهداف.

وعاد مزراق الى التصريحات التي ادلى بها قبل اسبوعين لمجلة «جون افريك انتلجان» الفرنسية والتي اقر فيها بانه قتل جنودا بالجيش الجزائري.

ووعد بارسال تكذيب الى هذه المجلة لتفنيد ما نشرته بعد الزوبعة التي اثارها اعترافه بانه نصب كمينا لدورية عسكرية وقتل جنديا كان يحتضر وغنم سلاحه.

وعلى صعيد سياسي اكد مزراق انه قبل بعدم عودة الجبهة الاسلامية للانقاذ «من اجل المصلحة العامة» للبلاد «كوننا خرجنا لتونا من الحرب».

وقال ان قانون السلم والمصالحة الوطنية جاء لمنع الجبهة الإسلامية للانقاذ بقيادات معينة. ولم يحدد مزراق من هي القيادات الممنوعة.

وعبر عن رغبته في ان يتم تعديل الدستور بكيفية تسمح بان تصبح مؤسسة الرئاسة هي اقوى هيئة قرار في البلاد بعد ان اكد ان الجيش مازال هو القوة الفعلية الرئيسية في صناعة القرار الجزائري.وبكيفية تسمح بان تصبح الرئاسة اقوى من الجيش.

عائلة زعيم ارهابي معتقل تناشد بوتفليقة السماح له بزيارة والدته المريضة

■ الجزائر ـ يو بي أي: ناشدت عائلة عبد الحق لعيايدة مؤسس الجماعة الاسلامية المسلحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الافراج عنه مؤقتا لزيارة والدته المريضة. وجاء في بيان أصدرته الاثنين عائلة لعيايدة أنها تناشد الرئيس بـ«اسم الاسلام وحقوق الانسان أن تدعوا ابننا عبد الحق يرى والدته ولو لبضع دقائق»، مشيرا الى أن والدته البالغة من العمر 87 سنة «في حالة يرثى لها وقد دخلت في غيبوبة ناجمة عن انسداد في أحد الشرايين في الرأس».

وكان النائب العام بمجلس قضاء العاصمة الجزائرية سمح العام 2003 لعبد الحق لعيايدة بمغادرة زنزانته بسجن سركاجي بأعالي العاصمة لالقاء نظرة أخيرة على والده المتوفي.

ويقبع لعيايدة منذ العام 1994 في السجن بعد ان أصدرت في حقه محكمة جزائرية حكما بالاعدام بتهمة انشاء جماعة ارهابية تبنت عمليات اغتيال ومذابح جماعية ضد مدنيين وحكوميين في تسعينيات القرن الماضي، حيث كان تنظيمه يسيطر على العمل المسلح في البلاد، خفض الحكم الى المؤبد بعد تجميد العمل بحكم الاعدام في البلاد منذ سنة 1992.

وكان لعيايدة وجه في نيسان/أبريل الماضي من سجنه رسالة حذر فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من نافذين في السلطة «يرفضون وقف النزيف الدموي والمصالحة الوطنية في البلاد».

كما دعا بوتفليقة الى وضع حد لـ«لاستفزازات والمضايقات» التي يتعرض لها في السجن بسبب الرسالة التي وجهها للرئيس بوتفليقة اوائل العام الماضي وأعلن فيها دعمه واستعداده لحل الأزمة التي تعيشها البلاد وتحقيق مشروع المصالحة الوطنية.

وكان العيايدة الذي شارك سابقا في الحرب الأفغانية ـ السوفييتية قاد نهاية العام 1991 أول عمل مسلح ضد ثكنة للجيش الجزائري بمنطقة قمار في ولاية وادي سوف باقصى جنوب شرق الجزائر، وذلك قبل اجراء الدور الأول من الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 1991 الذي فازت به الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة حاليا، وهي النتائج التي ألغيت لاحقا من طرف السلطة بدعم من الجيش.

وقد فر بعد العملية الى المغرب قبل أن يسلم في 1994 الى السلطات الجزائرية.

كما كشف في احدى رسائله أنه كان يعيش في قصر تابع للسلطات المغربية وبرعاية منها الى أن تمت عملية تسليمه للجزائر مباشرة بعد زيارة وزير الدفاع الجزائري حينها اللواء خالد نزار.

كما أنه نجا من الموت العام 1995 أثناء تمرد بسجن سركاجي قتل فيه أكثر من 100 نزيل.

حقوقيون ينتقدون السلطات التونسية بزعم مصادرة صحيفتين

■ تونس ـ رويترز: عادت انتقادات منظمات حقوقية وصحافية في تونس لترتفع من جديد في وجه السلطات التونسية بزعم سحبها لصحيفتين اسبوعيتين من منافذ البيع في بادرة غير مسبوقة قالت انها تمثل انتهاكا لحرية الصحافة.

وقال حقوقيون ان السلطات التونسية عمدت نهاية الاسبوع الماضي الى مصادرة صحيفتي «اخبار الجمهورية» المستقلة و«الموقف» التابعة للحزب الديمقراطي التقدمي من اكشاك البيع بدعوى نشرها اخبارا تتعلق بزيادات محتملة في اسعار الخبز والحبوب.

والزيادة في اسعار الخبز من المسائل الحساسة لدى الرأي العام التونسي.

وكان قرار زيادة اسعار الخبز في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة عام 1984 اشعل اعمال شغب واسعة في ارجاء البلاد لم تهدأ الا بعد قرار ثان بالغاء الزيادة.

وطالبت نقابة الصحافيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والمرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والابداع السلطات التونسية باحترام حرية الصحافة ووقف انتهاكاتها وتضييقها على الصحافيين.

وقالت نقابة الصحافيين غير المعترف بها من قبل الحكومة في بيان حصلت رويترز على نسخة منه ان مصادرة الصحف لا يساعد على تحسين اوضاع الصحافيين ويحول دون توفير مناخ لحرية الرأي والتعبير. لكن مصادر رسمية نفت مصادرة الصحف من الاكشاك ووصفت هذه الاتهامات بانها مزاعم غير مبررة. وقالت انها تدعم المعارضة لاصدار صحفها.

ومن جهتها قالت رابطة حقوق الانسان انها «تخشى ان تكون هذه الانتهاكات التي تمس بصفة خطيرة حرية الصحافة سلوكا جديدا تنتهجه السلطة ازاء الصحف بعد الغاء اجراء الايداع القانوني».

واستنكر المرصد الوطني لحرية الصحافة في تونس المصادرة «كدليل على تسلط الرقابة على العمل الصحافي وانتهاكا لحريته».

وتأتي هذا الانتقادات المتزايدة للسلطات بعد وقت قصير من قرار حكومي بالغاء اجراء الايداع القانوني للصحف.

ويسمح الغاء الايداع القانوني بعدم تسليم نسخ من الصحف الى الوزارات والسلطات المختصة قبل نشرها وهو اجراء اشيد به على اعتبار انه تقليص لاي رقابة مسبقة ممكنة على الصحف.

القضاء المغربي يلاحق صحيفة «تطاولت» على الحسن الثاني

■ الرباط ـ «القدس العربي»: علم من مصادر قضائية مغربية ان النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء قررت متابعة مدير نشر جريدة «لامانيانا» التي تصدر بالاسبانية عن «دار ماروك سوار» شبه الرسمية بتهمة «نشر أنباء زائفة أخلت بالنظام العام».

وأوضح المصدر ذاته أنه «بناء على المقال الذي نشر بجريدة «لامانيانا» في عددها رقم 216 الصادر في 4 كانون الثاني/يناير الجاري والذي تضمن أنباء زائفة ووقائع غير صحيحة فقد تمت متابعة كل من هشام السنوسي بصفته مدير نشر الجريدة لنشره أنباء زائفة أخلت بالنظام العام، ومحمد دومة بصفته مشاركا».

وقال المصدر أن القضية ستعرض على المحكمة ضمن جلسة 13 شباط/فبراير القادم.

ونشرت «لامانيانا» مقالا حول المغرب يتضمن نقدا جارحا للعاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني والوجود المغربي بالصحراء الغربية الذي وصفته بالغزو.

ونظمت الجمعية المغربية لحقوق الانسان الاثنين أمام مقر وزارة العدل بالرباط وقفة تضامنية مع الصحف المغربية التي تتعرض في هذه الايام الى متابعات قضائية مكثفة. وتم خلال الوقفة المطالبة بـ«الغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة».

واعلنت الجمعية عن 23 من كانون الثاني/يناير يوما للتضامن مع الصحف المستقلة بالمغرب وذلك بمناسبة بدء محاكمة اسبوعية «الايام» على خلفية نشرها تحقيقا حول الحريم في القصر الملكي ونشر صور للعائلة الملكية بدون اذن من القصر الملكي.

وعبر المشاركون في وقفة الرباط التي حضرتها فعاليات حقوقية وجمعوية واعلامية عن «احتجاجهم على المحاكمات التي تطال حاليا مجموعة من الجرائد المستقلة».

اسبانيا توقف 34 مهاجرا افريقيا وتنقذ 14 مغاربيا من الغرق

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أفادت مصالح الطوارئ بجزر الكناري امس الثلاثاء أنه تم مساء الاثنين توقيف 34 مهاجرا سريا ينحدرون من بلدان افريقيا جنوب الصحراء عند وصولهم الى ساحل جنوب جزيرة كناريا الكبرى على متن قارب وأنه تم انقاذ 14 مغاربيا بعرض ساحل جزيرة لانزاروتي.

وقالت وكالة الانباء المغربية ان ركاب القارب الاول الذي يبلغ طوله 12 مترا وتم رصده في منطقة ماسبالوماس، تلقوا المساعدات الانسانية الضرورية قبل نقلهم الى مراكز الشرطة المحلية من أجل بدء مسطرة ترحيلهم الى بلدانهم الاصلية التي لم يتم الكشف عنها.

وأوضح المصدر ذاته أن مصالح الانقاذ البحرية تلقت فجر الثلاثاء اشعارا بوجود قارب آخر وعلى متنه عدد غير محدد من المرشحين للهجرة السرية في وضعية صعبة بعرض جزيرة لانزاروتي.

وذكر الحرس المدني أن طائرة مروحية تابعة له ضبطت القارب على بعد أربعة آلاف ميل بحري عن ساحل «هاريا» شمال الجزيرة وأنه تم ارسال زورق الى المنطقة من أجل انقاذ ركاب القارب الذين يبلغ عددهم 14 مغاربيا مشيرا الى أن سوء الأحوال الجوية التي تسود الارخبيل عقدت من عملية انقاذ هؤلاء المهاجرين الذين تم اقتيادهم الى ميناء «أريسيف» شمال لانزروتي من أجل تحديد هوياتهم.

وتمكنت الشرطة الكنارية من توقيف أربعة مهاجرين سريين مغاربة جنوب لاس بالماس بعد أن تمكنوا من الوصول الى سواحل جزر الكناري الاثنين على متن قارب كان يقلهم مع عدد آخر من الأشخاص تمكنوا من الفرار قبل مجيء قوات الأمن التي باشرت البحث عنهم.

44 في المئة من شبان المغرب لا يعتبرون تنظيم القاعدة ارهابيا

■ الرباط ـ رويترز: نشرت صحيفة مغربية مستقلة امس الثلاثاء نتائج بحث اجرته في اوساط الشبان المغاربة اظهر ان 44 في المئة منهم لا يعتبرون تنظيم القاعدة ارهابيا فيما اعتبر 76 في المئة ان التدخل الامريكي في العراق سيئ للعراق ومنطقة الشرق الاوسط.

ونشرت يومية «لكونوميست» الاقتصادية المستقلة نتائج البحث الذي أجرته في ايلول/سبتمبر الماضي في اوساط الشبان والشابات من الفئة العمرية بين 16 و29 سنة.

وأجري البحث قبل نحو شهر من اختطاف مواطنين مغربيين في العراق وتبني تنظيم القاعدة في العراق مسؤوليته عن اختطافهما.

وقالت اليومية انها «لا تدري ان كان هذا الاختطاف الذي لم يعرف مصير المغربيين فيه بعد قد غير من وجهة نظر فئة الشباب المستهدفة» في هذا البحث.

واضافت نتائج البحث ان 50 في المئة من الذكور اجابوا انهم لا يعرفون ان كانت القاعدة تنظيما ارهابيا مقابل 19 في المئة اعتبروها كذلك. واعتبرت 37 في المئة من الاناث ان القاعدة ليست تنظيما ارهابيا مقابل 17 في المئة اعتبرنها ارهابية.

وفيما يخص التدخل الامريكي في العراق اعتبر 76 في المئة ان «التدخل الامريكي في العراق عديم الجدوى وله انعكاس سلبي على العراق ومنطقة الشرق الاوسط».

وخلصت الدراسة الى ان «هناك ادانة حقيقية للسياسة الامريكية في اوساط الشباب المغربي».

وفيما يخص طريقة تفكير الشباب المغربي اعتبرت 87 في المئة من الشابات انهن غير مستعدات للزواج من غير المسلم مقابل 58 في المئة من الشبان قالوا انهم غير مستعدين للزواج من غير المسلمة.

وعلقت الصحيفة ان هذه النتائج تنطلق من ان «اغلب الشباب يعتبر نفسه مسلما اولا ومغربيا ثانيا».

واشارت الى ان 57 في المئة من الشبان المغاربة ما بين 16 و29 سنة خاصة من الاوساط المتوسطة والفقيرة يحبذ تحجب الفتيات والنساء.

اكثر من 300 جزائري يقبعون في سجون الخارج بتهمة الارهاب

■ الجزائر ـ يو بي أي: كشف مسؤول جزائري أن نحو 300 جزائري يقبعون حاليا في سجون الخارج بتهم مرتبطة بالارهاب والانتماء الى تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن.

وقال المحامي فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الانسان في حديث مع اذاعة الجزائر امس الثلاثاء أن هيئته التابعة لرئاسة الجمهورية «تتابع باهتمام بالغ قضايا هؤلاء المعتقلين وأنها على استعداد للدفاع عنهم في حال اذا لم يثبت تورطهم في قضايا ارهابية».

وأوضح قسنطيني أنه حضر شخصيا محاكمة جزائري في اسبانيا اعتقل بهمة الانتماء الى تنظيم القاعدة وصدر بحقه حكم بالسجن أربع سنوات.

وقال المسؤول الجزائري انه تبين لي أنه لا توجد أي تهمة بتورطه في قضايا ارهابية وكل ما في الأمر أنه تقني في الالكترونيك وقام بوضع أكثر من 120 ألف فتوى في مواقع على شبكة الانترنت بطلب من السلطات السعودية».

وأكد قسنطيني انه على الرغم من ان تلك الفتاوى معروفة ومتداولة «الا أن الحكومة الاسبانية اعتبرت عمله كدعوة الى القتل، غير أنه في الواقع لا علاقة له بالصطولية او الارهاب وكل ما قام به هو من أجل كسب المال فقط».

وشدد قسنطيني على أنه «لا يوجد مفقودون جزائريون في سجون الدولة ولا هدف للسلطات بترك أشخاص في السجون لسنوات بدون تهمة».

وكشف أن الاجهزة الامنية اعتقلت منذ سنة 1992 والى غاية 1999 نحو 500 ألف شخص بقضايا تتصل بالارهاب في البلاد.

كما أبدى المسؤول الجزائري رفضه لاعتقال الصحافيين الجزائريين بقضايا تتعلق بكتاباتهم، مؤكدا أنه تقدم بطلب الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعدم سجن الصحافيين بسبب آرائهم وكتاباتهم مهما كانت.

مغربي على وشك الترحيل الى مدريد يتهم لندن بتعذيبه

■ لندن ـ اف ب: اعلن المغربي فريد الهلالي (36 سنة) الذي ينتظر اجراءات ترحيله الى اسبانيا حيث يلاحق بتهمة المشاركة في اعتداءات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، امس الثلاثاء انه تعرض للتعذيب بناء على طلب من السلطات البريطانية.

وصرح الهلالي في بيان خطي امام محكمة لندن العليا امس «اريد التاكيد، قصد التدوين، ان اعمال التعذيب التي تعرضت لها من قبل اجهزة الاستخبارات في الامارات العربية المتحدة والمغرب كانت بناء على امر مباشر من اجهزة الاستخبارات البريطانية».

واضاف «ان اجهزة الاستخبارات البريطانية مسؤولة مباشرة عن اعمال التعذيب التي تعرضت لها وهي الان متواطئة مباشرة بتأكيدها ترحيلي من الاراضي البريطانية باي وسيلة كانت وابعادي الى المغرب». ومثل فريد الهلالي امام محكمة لندن العليا امس الثلاثاء في اطار النظر في طعن رفعه ضد قرار ترحيله الى اسبانيا صدر في الاول من حزيران/يونيو 2005.

وما ان وجه الهلالي الاتهامات بالتعذيب حتى قرر قضاة المحكمة العليا رفع الجلسة وارجاءها الى العاشر من شباط/فبراير لكي يتم التحقق من هذه الادعاءات وافساح المجال امام الحكومة للرد عليها.

انقاذ 7 بحارة مصريين وفقدان ثامن مقابل السواحل الجزائرية

■ الجزائر ـ يو بي أي: قال مصدر جزائري امس الثلاثاء أن خفر السواحل أنقذوا سبعة بحارة مصريين بعد جنوح السفينة التي كانوا على متنها شرقي البلاد، فيما البحث جار عن قائد السفينة الذي لا يزال مفقودا.

وأبلغ المصدر يونايتد برس انترناشيونال أن السفينة التابعة لدولة الهندوراس وتنقل أخشابا،جنحت أمس على ساحل شمال منطقة بوقارون غربي ولاية سكيكدة الواقعة على بعد 500 كم شرقي البلاد.

وأوضح المصدر نقلا عن قائد مجموعة خفر السواحل بالمنطقة أن الباخرة كان على متنها ثمانية